

المساء ٤/١٠/٢٠١٠ بواسطة التحرير

حاصرت مجموعة من الأمهات الغاضبات مكتب المديرية الجديدة لمستشفى الأطفال، التابع للمركز الجامعي ابن سينا بالرباط، للاحتجاج على قرار صدر من طرف الإدارة يلزمهن بالأداء رغم أن أبناءهن معاقون أو مصابون بأورام سرطانية.

أمهات غاضبات يحاصرن مديرية مستشفى بالرباط بعد رفض استقبال طفل في حالة احتضار المديرية تفر من

النافذة واحتجاجات يومية ضد حلب جيوب الفقراء لسد الثغوب المالية

مصطفى الحجري

حاصرت مجموعة من

الأمهات الغاضبات مكتب المديرية الجديدة لمستشفى الأطفال، التابع للمركز الجامعي ابن سينا بالرباط، للاحتجاج على قرار صدر من طرف الإدارة يلزمهن بالأداء رغم أن أبناءهن معاقون أو مصابون بأورام سرطانية.

ولجأت مجموعة من النسوة يوم الأربعاء الماضي إلى المطالبة بقاء مع المديرية بعد أن حاولت

شرح ظروفهن الاقتصادية المزمنة لبعض الإداريين، وكذا تسليم شواهد الضعف التي يتوفر عليها من أجل

إعفائهن من الأداء، كما التحقت بهن أخريات بعد أن وجدن أنفسهن ملزمات بدفع تكاليف مبيت أطفالهن في

المستشفى في خطوة تضامنية حرّكها رفض المستشفى استقبال حالة طفل فقير رغم أنه يحتضر. المحاولات التي

قامت بها الأمهات اصطدمت بإجماع العاملين في المستشفى على أن قرار الأداء صدر من طرف المديرية، لتعمد

الأمهات إلى طلب مقابلة معها، غير أن الكتابة أخبرتهن بأنها مشغولة، وهو الرد الذي أثار حفيظة الأمهات

الغاضبات ليقررن الاعتصام أمام مكتبها إلى حين استقبالهن. هذه الخطوة والحالة العصبية التي بدت عليها

أمهات الأطفال النزلاء بالمستشفى، دفعت المديرية، حسب ما أكدته مصادر متطابقة، إلى مغادرة مكتبها منه خلال النافذة المحاذية للحديقة لتفادي أي احتكاك الأمهات الغاضبات بعد أن تناهت إلى مسامعها عبارات الاحتجاج والسخط على ما يجري بالمستشفى.

حدث هذا في الوقت الذي لازال فيه المستشفى يعيش حالة من

الاحتقان بفعل القرارات الإدارية المتسرع، والتي ركزت على الجانب المالي فقط لتحقيق المداخيل على

حساب تجهيزات المستشفى، وهو ما أدى إلى توقف بعض المراكز الجراحية، وجعل العاملين من أطباء وممرضين

يتقصدون دور المساعدين الاجتماعيين في مواجهة غضب أسر النزلاء الذين صاروا ملزمين بدفع تكاليف مالية

تفوق قدرتهم لسد العجز المالي الذي يعاني منه مستشفى الأطفال والبالغ حوالي مليار سنتيم. وفي نفس

السياق، أكدت مصادر مطلعة أن المركز الاستشفائي يعاني بدوره من ثقب مالي □ قدرته بعض المصادر بـ ٢ مليار

سنتيم. وأشارت المصادر ذاتها إلى أن لجنة تابعة للمجلس الأعلى للحسابات تعكف حاليا على فحص العديد من

الملفات الإدارية والفواتير بنفس المركز في إطار افتتاحه من المنتظر أن يكشف عن مفاجآت كثيرة.